

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Permanent Mission of the
UNITED ARAB EMIRATES
to the United Nations
New York



البعثة الدائمة
لدولة الإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

سعادة/ نورة خليفة السويدي

مديرة الإتحاد النسائي العام
ورئيسة وفد دولة الإمارات العربية المتحدة

امام

الإجتماع الرفيع المستوى
للدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة

البند 3 (أ): متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
ودورة الجمعية العامة الإستثنائية المعنونة
" المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين،
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين "

نيويورك- 28 فبراير- 11 مارس 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيسة

يشرفني بإسم وفد دولة الامارات العربية المتحدة أن أتقدم لك ولأعضاء المكتب الموقرين بفائق الشكر والتقدير على جهودكم القيمة في ادارة اعمال هذه الدورة الهامة للجنة وضع المرأة، وإننا على ثقة بقدرتك وكفائتك مؤكدين لك تعاوننا التام ، وذلك إنسجاماً مع موقف حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الداعم لقضايا المرأة، وترجمة لمواقف سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، قرينة المغفور له صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ورئيسة الإتحاد النسائي العام في دولة الإمارات العربية المتحدة ، المتضامنة مع المرأة على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

كمايود وفد بلادي أن يضم صوته الى البيان الذي أدلت به ممثلة جامايكا الموقرة نيابة عن مجموعة ال 77 والصين.
ويسرني ان أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر للأمين العام كوفي أنان لدعمه القيم للجنة ، ولتقاريره المتعلقة ببنود جدول اعمالها. كما نشيد بجهود الأمم المتحدة المبذولة لتحقيق مبدأ المساواة الجنسانية والنهوض بالمرأة في العالم.
السيدة الرئيسة ،

انتهجت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها عام 1971 سياسة تنموية تعتبر الإنسان محور خططها وغاية برامجها، وتساوى بين الجنسين في الحقوق والواجبات والقيمة الإنسانية. واقتناعاً منها بأن المرأة شريك اساسي وفاعل في عملية التنمية، قامت الدولة بسن القوانين والتشريعات التي كفلت كامل الحقوق الدستورية وحقوق الإنسان للمرأة المواطنة بالإضافة الى قوانين لحماية حقوق المقيمت و العاملات المهاجرات في البلاد.

وقد اتخذت الدولة تدابير عملية وفعالة لتنفيذ قرارات وتوصيات إعلان ومنهاج عمل بيجين والدورة الإستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، تمثلت في انشاء ست آليات وطنية يتقدمها الإتحاد النسائي العام، برئاسة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، فضلاً عن العديد من المؤسسات المدنية، والتي تعمل جميعها لخلق البيئة الإقتصادية والإجتماعية الملائمة للنهوض بالمرأة والطفل والأسرة بصورة عامة. ويسرني هنا ان استعرض اهم هذه التدابير:

أولاً- أولت الدولة اهتماماً خاصاً بالتعليم للجنسين لجميع المراحل الدراسية. وقد رفعت ميزانية التعليم الى 24.6% من الإنفاق الحكومي الإتحادي لتلبية متطلبات التزايد المطرد في أعداد الطلبة وخاصة الإناث، حيث تمثل الطالبات اكثر من 60%

من طلبة المدارس والجامعات. وتشير الإحصائيات الى انخفاض الأمية بين الإناث الى ادنى مستوياتها مما يبشر بإمكانية القضاء عليها في المستقبل القريب.

ثانياً- استثمرت الدولة في القطاع الصحي ما يعادل 7% من إجمالي المصروفات الاتحادية عام 2003 مع ايلاء اهتمام خاص لرعاية الأطفال والأمهات، الأمر الذي مكنها من تقليص معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة 67% وتخفيض معدل الوفيات من 14 في الألف عام 1990 إلى 9 في الألف عام 2002. كما تمكنت من القضاء على شلل الأطفال والملاريا كلياً.

ثالثاً- في عام 2003 تم إنشاء المجلس الأعلى لرعاية الأمومة والطفولة، الذي يتبع ديوان صاحب السمو رئيس الدولة مباشرة وبرئاسة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد النسائي العام، ويهدف إلى الارتقاء بدور الأم في إعداد الأجيال وتصعيد الاهتمام بالأمومة والطفولة على كافة المستويات الرسمية في الدولة.

رابعاً- في إطار التزامها بتنفيذ توصيات مؤتمر بيجين، صدقت الدولة في أكتوبر 2004 على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما تم في نوفمبر من نفس العام تعيين أول وزيرة في الدولة في خطوة عملاقة نحو تمكين المرأة الإماراتية. كما تم في يناير 2005 ترقية أول امرأة في القوات المسلحة لرتبة عميد.

خامساً- في عام 2003 بدأ الإتحاد النسائي تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في الإمارات، والتي شارك في إعدادها الإتحاد النسائي العام وفرق وطنية من كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الدولة وخبراء من صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تركز على دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يضمن حقوقاً عديدة للمرأة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتوافق مع مجالات الإهتمام الحاسمة لقمة بيجين. وتركز هذه الإستراتيجية على ثمانية محاور رئيسية هي: المرأة والتعليم، المرأة والاقتصاد، المرأة والعمل الاجتماعي، المرأة والإعلام، المرأة والتشريعات، المرأة واتخاذ القرار، المرأة والبيئة، المرأة والصحة وذلك لتمكين المرأة وإعدادها للتكيف مع التطورات الجديدة على الصعيد الوطني والعالمي .

وقد اتاحت هذه التدابير الفرصة للمرأة للمشاركة في كافة مجالات الأعمال المختلفة بدون تمييز، والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة والمستدامة، حيث باتت تشكل نحو 66% من إجمالي حجم قوة العمل في القطاع الحكومي ، بينها 30% من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار على كافة المستويات. وفي القطاع الخاص، يبلغ عدد سيدات الأعمال أكثر من 10 آلاف و 500 سيدة يدرن استثمارات تبلغ نحو 4 بليون دولار تتركز في ميادين العمل الرئيسية.

السيدة الرئيسة،

لم تقتصر مساهمات الدولة في مجالات النهوض بالمرأة وتمكينها علي الصعيد الوطني فحسب، بل امتدت ايضاً الي العديد من الدول الصديقة والمجاورة حيث تساهم الدولة والمجتمعات المدنية وفي مقدمتها هيئة الهلال الأحمر الإماراتية في تقديم المعونات المالية والعينية للدول النامية لتنفيذ برامج التنمية الإجتماعية فيها ومن خلال المساعدات المباشرة للأسر المحتاجة والأيتام والأرامل واللاجئين والمشردين.

وفي هذه المناسبة نود أن نذكر المجتمع الدولي بالأوضاع المتردية للمرأة في فلسطين حيث مازالت تعاني من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لاستمرار الإحتلال وعدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة لها ومواصلة الجهود للتوصل الى تسوية سلمية عادلة في المنطقة، وتوفير حياة آمنة ومستقرة لها تمكنها من العيش بكرامة ورفاهة أسوة بباقي النساء في العالم.

وختاماً فإننا نؤكد على أهمية مواصلة الجهود لتعزيز الدعم السياسي والمالي الدولي لمساعدة ملايين النساء في الدول النامية، اللواتي مازلن يعانين من الفقر والأمراض الخطيرة والصراعات المسلحة والحروب والإحتلال الأجنبي، لتحسين اوضاعهن المعيشية بما يتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان وتوصيات اعلان الألفية وخطة عمل بيجين.
وشكراً السيدة الرئيسة،